طالبهما بصعود المنصة وتفنيدهما في جلسة علنية

العازمي قدم استجوابين لوزيري الدفاع والتجارة والصناعة

الغانم : أبلغت الخالد والوزيرين المعنيين وسيتم إدراجهما في أول جلسة عادية مقبلة

المستجوب : وزير الدفاع أقحم المرأة في السلك العسكري وانتهج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط

مرزوق الغانم

الشيخ حمد الجابر

عبدالله السلمان

هناك تجاوزات مالية وإدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين في "الطيران المدني"

تقدم النائب حمدان العازمي باستجوابين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان أمس .

في هذا الإطار أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس عن تسلمه الاستجوابين من النائب حمدان العازمي موجهين لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر ولوزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالله السلمان .

وقال الغانم في تصريح صحفي إنه وفقا للإجراءات اللائحية فقد أبلغت سمو رئيس مجلس الوزراء والوزيرين المعنيين بالاستجوابين وسيتم إدراجهما في أول جلسة عادية مقبلة.

من جهته طالب النائب حمدان العازمي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد العلي ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان بصعود المنصة وتفنيد الاستجوابين المقدمين لهما في جلسة علنية.

وقال العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم بالاستجوابين وفاء لوعده في العطلة البرلمانية، موضحا أن استجواب وزير الدفاع مكون من 3 محاور الأول يتعلق بإقحام المرأة في السلك العسكري، وانتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط إلى ضباط، والتجاوزات المالية والإدارية في الإدارة العامة للطيران المدني التابعة للوزير.

وبين أن محور استجواب وزير التجارة والصناعة يتعلق بترهيب وترويع قياديي الدولة والإساءة إلى سمعة الكويت دوليا والإضرار بالمصلحة العامة، مؤكدا أحقية الاستجوابين.

وأعرب العازمي عن تمنياته باستمرار الوزيرين في الحكومة حتى يبين أمام الجميع تداعيات القرارات التي اتخذوها مشيرا إلى أن الاستجواب مستمر لو تمت إعادة الوزيرين إلى الحكومة بعد التشكيل الحكومي.

وقال العازمي عن تقديمه استجوابا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر من 3 محاور تتعلق بإقحام المرأة في السلك العسكري، وانتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط إلى ضباط، والتجاوزات المالية والإدارية في الإدارة العامة للطيران المدني.

وجاء في نص الاستجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

"إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا" الأحزاب 75

من منطلق هذه الأمانة وبعدما تأكدنا بما لا يدع مجالا للشك أن وزير الدفاع تقاعس عن أداء مهامه التي ألزمه بها الدستور وحنث بقسمه الذي أداه أمام صاحب السمو أمير البلاد، وأمام مجلس الأمة بأن يحترم الدستور وقوانين الدولة ويذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ويؤدي أعماله بالأمانة والصدق، ليس هذا فقط بل تجاهل دعوات النصح ماضيا في مخططه لتغريب المجتمع الكويتي بإصراره على إقحام المرأة في السلك العسكري .

إن السياسة التي يتبعها الوزير المستجوب شابها الغموض وفقدان الشفافية والكيل بمكيالين والهدر بالمال العام واستباحته وعدم الحرص على معالجة الملاحظات والمخالفات والتجاوزات الصارخة والذي استمر العديد منها من دون إجراءات حقيقية.

لذا وانطلاقاً من واجبنا بصون الأمانة والحفاظ والالتزام بنصوص الدستور والقانون، وبراً بالقسم العظيم الذي أقسمناه أمام الله والشعب الكويتي الوفي فإننا نؤكد أن محاسبة وزير الدفاع أصبحت واجبة على الممارسات غير المسؤولة والتجاوزات والإخفاقات التي لها أثر سلبي على المصلحة العامة والأمن القومي.

لذا، قمنا بتفعيل أدواتنا الدستورية للتصدي إلى هذه الممارسات والسياسات العبثية ، وقدمنا هذا الاستجواب متضمنا 3 محاور .

المحور الأول: إقحام المرأة في السلك العسكري

في الثاني عشر من أكتوبر الماضي صُدم الشعب الكويت بقرار أصدره نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بشأن فتح باب التسجيل للمواطنات الكويتيات للالتحاق بشرف الخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد وذلك في مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.

وقال الشيخ حمد الجابر في تصريحه عقب إصدار القرار " آن الأوان لأن نعطي المواطنات الكويتيات الفرصة لدخول السلك العسكري في الجيش الكويتي جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل" .

وأضاف أن قراره الصادر يأتي انطلاقا من دور ومسؤولية الجيش الكويتي في حماية البلاد والحفاظ على أمنه واستقراره من أي خطر خارجي مؤكدا ثقته بقدرة وإمكانية واستعداد المرأة الكويتية لتحمل عناء ومشقة العمل في الجيش.

وبين أنه "بالنظر إلى ما أثبتته المرأة الكويتية من كفاءة وتفان وإخلاص في العمل من خلال توليها العديد من الوظائف والمهن الحرفية والهندسية والطبية في قطاعات مختلفة في وزارة الدفاع وهي مجمع الصيانة في لواء الدفاع الجوي ومشغل المعايرة التابع للقوة الجوية وقطاع المنشآت العسكرية إضافة إلى هيئة الخدمات الطبية فإن هذا الأمر شجعنا على إصدار هذا القرار" .

فضلا عن هذا التصريح المثير للجدل والذي يؤكد أن وزير الدفاع لا يعي طبيعة مجتمعنا الذي نعيش فيه ولا يدرك الفرق بين مسؤولية المرأة في الأعمال المختلفة في الطب أو الهندسة أو حتى الصيانة وبين إقحامها في السلك العسكري الذي له طبيعة خاصة تتطلب مواصفات لا تتناسب مع طبيعة المرأة الخلقية التي لا تسمح لها بالجهاد وحمل السلاح وملاحقة الأعداء ، وهذا ما أكد عليه الرأي الشرعي الذي نستمد منه قوانين أمورنا الحياتية.

وموازة لحالة العناد والتجاهل لدعوات النصح التي انتهجها الوزير في هذا الشأن ، بدا واضحا أن وزير الدفاع لا يعي الأثر السلبي للنسخ الغربية التي يحاول استنساخها وتقليدها ، حيث كشف تقرير للجنة التحقيق المستقلة في الجيش الأمريكي نشر في شهر يوليو الماضي ، عن وقوع 135 ألف اعتداء جنسي و509 آلاف حالة تحرش جنسي في الأعوام الـ11 الأخيرة ، في صفوف الجيش الأمريكي.

الوزير المستجوب تجاهل الجوانب الإيجابية في النسخ الغربية التي يحاول استنساخها ولم يلتفت إلا لتجربة إقحام المرأة في الجيش بدلا من الاهتمام بتقوية صفوف الجيش بالشباب الكويتي وتحفيزهم على الالتحاق في صفوفه ، إضافة إلى تسهيل إجراءات التحاق إخواننا البدون في الجيش ، ولنا في تضحياتهم خلال الغزو الغاشم خير برهان على ولائهم وإمكانية الاستفادة منهم بدلا من ملاحقتهم وطردهم من الجيش بحجج واهية لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

المحور الثاني : انتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط إلى ضباط

إن سياسة الوزير المستجوب لا تتسم بالعدالة والشفافية بل شابها الغموض والتنفيع والترضيات والمحسوبيات على حساب الكفاءات الوطنية، وهذا يعد من أبشع أنواع الفساد ونشر ثقافة الإحباط بين الشباب الكويتي .

وقد نص الدستور في المادة السابعة "العدل والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين" ولكن الوزير المستجوب خالف المبادئ الدستورية والقانونية، وخير برهان قراره بشأن القبول في دورة ترقية وكلاء الضباط إلى ضباط ، وقبول عشرات وكلاء الضباط غير مستوفي الشروط على حساب من استوفوا الشروط كاملة .

حمدان العازمي

الأدهى من هذه الممارسات تلفيق التهم لغير المقبولين ممن استوفوا الشروط حيث تم إبلاغهم بعدم القبول لوجود قيود أمنية عليهم ، وهو ما يثير التساؤل كيف لمن عليه قيود أمنية أن يكون ملتحقا في الجيش ويخدم فيه منذ سنوات من دون أي إجراء ضده ؟ بل كيف يتم التمسك بهم من دون ترقية في ظل وجود هذه القيود الأمنية عليهم؟ أليس هذا تهديدا للأمن القومي؟!

المحور الثالث: تجاوزات مالية وإدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين في الإدارة العامة للطيران المدني

جسدت الترقيات واختيار الوظائف الإشرافية في الإدارة العامة للطيران المدني صورة سيئة من صور الانتهاكات والمخالفات والترضيات على حساب الصالح العام، فكان النصيب الأكبر من الترقيات والتعيينات للمحسوبين على مدير عام الإدارة، في صورة ألقت بظلالها على أسلوب العمل ونفسية الموظفين داخل الإدارة، ولم تخل الإدارة المسؤولة عن الواجهة الأولى للكويت من التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية منها:

• تعطيل دور الجهات الرقابية واستمرار عدم تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة منذ سنوات

• تعيين قيادات في الإدارة غير مستوفين الشروط حسب القانون رقم 111 /2015 وإقصاء الكفاءات الوطنية

• عدم تحصيل غرامات التأخير على إحدى الشركات بقيمة 4674000 دينار.

• تحميل الخزينة العامة 600000 لعدم التزام مستثمر بالعقد رقم 11/2011-2012 الخاص باستغلال مساحة في المطار وتحمل نفقات صالتين بالمخالفة للشروط التعاقدية

• مخالفات وتضارب مصالح بمزايدة سيارات الأجرة للمطار بين الشركة الكورية وشركة امرني إضافة إلى عدم تحصيل ما قيمته 330 ألف دينار مقابل استثمار

• عدم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن اعتماد برنامج زمني والخاص بربط المختبرات الخارجية وموثوقية شهادات الـ pcr.

• استغلال المنصب وتقرير مكافآت تصرف بصفة شخصية لمدة سنة من أبريل 2021 إلى 31 مارس 2022 بالمخالفة لتعليمات ديوان الخدمة المدنية.

على صعيد متصل تقدم العازمي باستجواب إلى وزير التجارة والصناعة د.عبد السلمان -بصفته- من محور واحد بشأن ترهيب وترويع قياديي الدولة والإساءة لسمعة الكويت دوليا والإضرار بالمصلحة العامة، وذلك من خلال إحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة للتحقيق على إثر قرار تقنين أوضاع الوافدين ممن بلغوا الستين عاما، وما انطوى عليه القرار من حيثيات وممارسات مخالفة لا يمكن السكوت عنها.

وفيما يلي نص الاستجواب:

استناداً للمادة (100) من الدستور الكويتي والتي تنص على أنه لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.

وقد نصت المادة السابعة على أن: العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

ونصت المادة (26) من الدستور على أن: الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

وبعد، فإن ما حدث أخيرا بإحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة للتحقيق على إثر قرار تقنين أوضاع الوافدين ممن بلغوا الستين عاما، يعد سابقة سيكون لها آثار سلبية على إدارة مؤسسات الدولة مستقبلا، كما يعد ترويعا وترهيبا للقياديين في مؤسسات الدولة من اتخاذ أي قرار مستقبلا، خصوصا لما لقرار إحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة من حيثيات وممارسات مخالفة لا يمكن السكوت عنها ، ما استدعانا إلى تقديم هذا الاستجواب الذي يتضمن محورا واحدا.

ترهيب وترويع قيادي الدولة والإساءة إلى سمعة الكويت دوليا والإضرار بالمصلحة العامة

في إطار جهود الدولة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية وتعهد سمو رئيس مجلس الوزراء بالعمل جاهدا على ذلك، عكفت مؤسسات الدولة على دراسة الوضع الحالي ووضع تصورات ومقترحات كان من ضمنها منع تجديد إقامة من يبلغ الستين عاما من دون أي اعتبارات أو استثناءات وصدر قرار بالموافقة على ذلك من قبل مجلس إدارة القوى العاملة برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك مريم العقيل وذلك في شهر يوليو ٢٠٢٠.

وزير التجارة والصناعة السابق الأخ فيصل المدلج أقر في تغريدات على حسابه الرسمي بتويتر إنه تسلم الوزارة بعد صدور قرار منع تجديد إقامات من بلغوا الستين إلا أنه بعد المباحثات مع غرفة التجارة والمهتمين بهذا القرار تمت الموافقة على استثناء كل من يملك حصة في شركة تشغيلية قيمتها ١٠٠ ألف دينار وما فوق، كما تم استثناء حملة الدبلوم وما فوق.

وأقر الوزير السابق إنه صاحب مقترح الألفي دينار والتأمين الصحي كمخرج للاستثناء، وكان هذا المقترح محل ترحيب وتقدير من غرفة التجارة ووافقت عليه خطيا.

كما وافق عليه مجلس إدارة القوى العاملة بحضور الوزير من دون أي اعتراض من الأعضاء الحضور ومنهم ممثلون عن اتحاد العمال وغرفة التجارة واتحاد الصناعيين وجهات أخرى وذلك في 31 /3 /2021.

وبعد حالة من الغموض صاحبت تأخيرا في تنفيذ هذا القرار عقد مجلس إدارة القوى العاملة اجتماعا في 3 /6 /2021 وطلب الوزير تشكيل لجنة لدراسة وإعادة النظر بالقرار بعد أن اتضح أن الغالبية العظمي ممن يطالهم هذا القرار من فئة معينة محسوبة على الوزير.

وفضلا عن المصلحة العامة التي تضررت بسبب تأخير تنفيذ هذا القرار بعيدا عن قانونيته من عدمها، خرج علينا الوزير ليحيل مدير عام القوى العاملة إلى التحقيق على خلفية هذا القرار بدعوى الإساءة إلى سمعة الكويت دوليا

وهذا ما استدعانا إلى تقديم هذا الاستجواب بعد أن اتضح لنا أن مدير عام القوى العاملة لم يكن صاحب قرار في هذا الملف بل كان تحت سلطة الوزير رئيس مجلس إدارة القوى العاملة، حتى وإن كان صاحب القرار في هذا الشأن فإنه وحسب اللائحة المعتمدة من مجلس إدارة القوى العاملة والمنشورة بالجريدة الرسمية قد منح صلاحية إصدار القرارات المتعلقة بسوق العمل بتفويض من مجلس الإدارة.

ويعد قرار إحالة مدير عام القوى العاملة إلى التحقيق على خلفية هذا القرار ترويعا وتهديدا لأي مسؤول في الدولة من اتخاذ أي قرار غير مرضي عنه من فئة دون أخرى وهو ما يلغي دور القياديين في الدولة في تحقيق أي تطور، والاكتفاء بتنفيذ ما يصدر عن الوزراء من قرارات.

وبما أن سبب الإحالة تطرق إلى الإساءة لسمعة الكويت دوليا، فإننا نؤكد أن قرار إحالة مدير عام القوى العاملة للتحقيق بسبب هذا القرار هو الذي يسيء إلى سمعة الكويت خصوصا أن هذا القرار متابع من معظم دول العالم، وهو ما يعطي انطباعا بأن الحكومة الكويتية ترضخ للضغوط الخارجية من دون النظر إلى مصلحة الكويت.

وختاما فإن وزير التجارة والصناعة قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لم يلتزم بقسمه وأنه لم يحترم الدستور وقوانين الدولة وأضر بالمصلحة العامة وأساء لسمعة الكويت دوليا وذلك من أجل إرضاء فئة محسوبة عليه.

وزير التجارة أثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لم يلتزم بقسمه ولم يحترم الدستور وقوانين الدولة

●●●●

أرهب وروع قيادي الدولة وأساء إلى سمعة الكويت دوليا وأضر بالمصلحة العامة